



الجمهورية العربية السورية

الجيش السوري الحر



بيان

انطلاقاً من مبادئ ثورة الحرية والكرامة وحرضاً على مكتسبات الثورة وباعتبار أن موضوع الدستور والقانون هو من أخطر المواجهات على الإطلاق ولما فيه من مصادرة لحق الشعب في اختيار دستوره وقانونه الذي يحكم من خلاله.

فإننا في الكيانات الثورية في ريف حلب الشمالي نرفض البيان الذي صدر يوم الجمعة بتاريخ 8/12/2017 والذي ينص على اعتماد القانون السوري في المحاكم كقانون واجب التطبيق. ونطالب بتشكيل لجنة مختصة تمثل كافة الشرائح في الثورة لاختيار أو صياغة مجموعة من القوانين الناظمة لهذه المرحلةريثما يختار الشعب دستوره وقوانينه بعد إسقاط هذا النظام الغاشم.

الموقعون على البيان

حركة أحرار الشام الإسلامية	الجبهة الشامية
جيش الشرقي	تجمع أحرار الشرقي
لواء المعتصم	تجمع عدل
جيش النخبة (القطاع الشمالي)	الفرقة التاسعة
لواء السلطان سليمان شاه	لواء صقور الشمال
المجلس العسكري في مارع	المجلس العسكري في تل رفعت
المجلس الثوري في منغ	المجلس العسكري في الباب
	لواء 51

أعربت الفصائل العسكرية في ريف حلب الشمالي والغربي عن رفضها للبيان الذي أصدره قضاة محاكم منطقة در الفرات يوم الجمعة الماضي، القاضي باعتماد القوانين السورية في المحاكم المنتشرة في مناطق درع الفرات بريف حلب الشمالي والغربي.

وطالبت الفصائل في بيان لها بتشكيل لجنة مختصة تمثل كافة الشرائح في الثورة لاختيار صياغة مجموعة من القوانين الناظمة لهذه المرحلةريثما يختار الشعب دستوره وقوانينه بعد إسقاط النظام.

وقد على البيان كل من: حركة أحرار الشام والجبهة الشامية وجيش الشرقية ولواء المعتصم وتجمع أحرار الشرقية وتجمع عدل والفرقة التاسعة وجيش النخبة ولواء صقور الشمال ولواء السلطان سليمان شاه ولواء 51، إضافة إلى المجالس العسكرية في تل رفعت ومارع والباب ومنغ.

إلى ذلك، أصدر قضاة محاكم درع الفرات بياناً أوضحوا فيه ما سموه "إشكالاً حول القرار"، جاء فيه أن "المقصود بتطبيق القوانين السورية هي قوانين الدولة السورية الصادرة عام 1950/ التي تستند إلى المادة الثالثة من الدستور السوري الصادر عام 1950/ التي نصت على أن: الفقه الإسلامي هو المصدر الرئيس للتشريع وبما لا يخالف مبادئ الثورة".

ولفت القضاة إلى أن القرار تم نشره من قبل أحد القضاة وبعجلة وقبل إصدار مذkerته التفسيرية!.

المصادر: